ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر
Notes on university scientific research in Algeria

د. لحرش موسى
قسم علم الاجتماع- جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:

تهدف هذه المساهمة إلى تناول واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر، وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الأبحاث الجامعية وقطاعات التنمية العمومية والخاصة، فمن الأمور البديهية أن التقدم المجتمعي لا يمكن أن يحصل من دون أداء الجامعات في العصر الحالي لرسالاتها بإمداد المجتمع بالكفاءات التي تدير كافة نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية.

مما يستدعي تفاعل الجامعة مع المجتمع بشكل إيجابي لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وإحداث نقلة نوعية في المحيط المجتمعي من خلال حركة نشاطها في البحث العلمي، باعتبارها مؤسسة تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة العلمية وغيرها من عمليات التنمية بكل اقتدار معرفي وإجرائي "عملي".

Abstract :

This contribution aims at addressing the reality of university scientific research in Algeria and clarifying obstacles and obstacles that prevent fruitful and meaningful links between university research and public and private development sectors. It is obvious that social progress cannot be reached without the performance of universities in the current era. Competencies that manage all aspects of scientific, technical and technological life, and which can carry out planning and implementation of development programs.

This requires the university to interact positively with the community to discuss its needs and provide its requirements, and to make a qualitative leap in the societal environment through its activity in scientific research as an institution that assists in decision making, policy analysis, Scientific knowledge and other development processes with all knowledge and practicality.

مقدمة:

تحتاج مشاريع التنمية المجتمعية sociétal في هذه الفترة التي يشهد فيها العالم تحولاً كبيراً في درجة التنويع الاقتصادي والنمو المطرد السريع للنشاط الإنساني في مختلف مجالات الحياة إلى رأس مال بشري يقود عمليات التنمية بكل اقتدار معرفي وإجرائي "عملي".

ذلك لأن التقدم المجتمعي لا يمكن أن يحصل بدون توفر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية، أي أن قطاعات التنمية تحتاج إلى الإداريين والمهندسين والتقنيين والفنيين الذين لديهم الإعداد الضروري المطلوب من التعليم والتدريب والخبرة في مختلف المجالات التنموية [1].

وتقوم رسالة الجامعات في العصر الحالي بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والمجتمعات على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إذ لم تعد مقتصرة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس فحسب، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع بشكل إيجابي لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وإن من ضمن أهم متطلبات المجتمع هو الوصول إلى مستويات عالية في ابتكار التقانات المتقدمة والتقدم التقني والتكنولوجي والوعي الاجتماعي، ولا يتم ذلك، في الواقع، إلا بتفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة [2].

وهو ما ينبغي أن تكون عليه الجامعة الجزائرية المدعوة اليوم إلى إحداث النقلة النوعية في المحيط المجتمعي من خلال حركة نشاطها في البحث العلمي، باعتبارها مؤسسة تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة العلمية وغيرها.

من هذا المنطلق تهدف هذه المساهمة العلمية - في حدود ما يسمح به المجال المتاح لها- إلى رصد - بشكل مركز -واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر، وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الأبحاث الجامعية وقطاعات التنمية العمومية والخاصة.

أولا- لمحة عامة عن ظروف البحث العلمي الجامعي في الجزائر يبدو جليا أن هناك اتفاقا

جماعيا حول طبيعة الجامعة، بكونها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالتعليم وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع في مختلف خطوطه التنموية من خلال حركة البحث العلمي الجاد.

وفي هذا السياق ينبغي الإلماع إلى أن الاتجاه المعلن عنه في الجزائر لرسالة الجامعة يتمحور بالأساس حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التطوير المجتمعي ودفع عملية التقدم إلى الأمام.

إذ لم يعد من المقبول اليوم أن تبقى المباعدة سائدة ما بين الثقافة والعلوم الإنسانية والتقنية التي تدرس وبين حياة الناس ومصالحهم وتنمية مجتمعهم.

كما أنه لم يعد مقبولاً أن تقتصر العملية التعليمية في الجامعة على استعادة الماضي والاطلاع على تاريخ جهود آخرين في مجال التخطيط والاكتشاف والإبداع. فضلا عن أنه لم يعد مستساغاً أن تترك العشوائية تتحكم في مسيرة حياة البلاد، والمفاجأة هي سيدة الموقف.. وحديث المنتديات منصبا على ما في الأمس والأمس قبله..

ومن هنا فقد كان لزاما البحث عن كيفيات وآليات لتنشيط البحث العلمي في الجزائر، منها ما له علاقة بالمنظومة القانونية لتهيئة البيئة المواتية لتنمية ودعم العلم والتكنولوجيا في المجتمع، ومنها ماله علاقة بالجانب الهيكلي "المؤسساتي".

ففي ما يتعلق بالمنظومة القانونية يمكن الإشارة -على سبيل المثال لا الحصر -إلى صدور النصوص القانونية التالية خلال العقود الثلاثة الأخيرة [3]:

– المرسوم الجمهوري رقم (1992) 92-22 الخاص بإنشاء، وتنظيم، وتشغيل اللجان المشتركة بين القطاعات لدعم، وبرمجة، وتقييم البحث العلمي والتكنولوجي.

– المرسوم التنفيذي رقم (1992) 92-23الخاص بإنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي الذي يضطلع بمهمة إصدار التوجهات العريضة، والسياسة الوطنية للبحث العلمي وتنمية التكنولوجيا، وتنسيق تنفيذ البحوث، وتقييم عملية التنفيذ..

– القانون رقم (1998) 98-11 الخاص بالتوجيه، وببرنامج الإسقاط الخماسي 1998-2002 للبحث العلمي وتنمية التكنولوجيا. ويعتبر هذا البرنامج البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا أولوية وطنية ودعامة أساسية لحفز وتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية في الجزائر.

- المرسوم التنفيذي رقم (1998) 98-137 الخاص بإنشاء وتنظيم وتشغيل الوكالة الوطنية المعنية بفعالية استخدام نتائج البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا، حيث يتمثل الدور الأساسي لهذه الوكالة في تنفيذ –بالتنسيق والتعاون مع الهياكل والأجهزة الأخرى ذات الصلة– الاستراتيجية الوطنية لتنمية التكنولوجيا، ولا سيما عن طريق نقل نتائج البحث العلمي وتحقيق فعالية استخدام هذه النتائج.

- ا لمرسوم رقم (1999) 99-256الخاص بإنشاء وتنظيم وتشغيل المؤسسات العامة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. ويحدد هذا المرسوم المعايير التي على أساسها يتم إنشاء هذه المؤسسات، ومهمتها الرئيسية المتعلقة بإنجاز برامج البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا.

- المرسوم التنفيذي رقم (1999) 99-258 الذي يحدد طرائق ووسائل ممارسة الرقابة المالية اللاحقة على المؤسسات العامة ذات الطابع العلمي، والثقافي، والمهني، والمؤسسات العامة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وغيرها من هيئات البحث.

- المرسومان التنفيذيان 99-244 و(1999) 99-257 الخاصان بإنشاء وتنظيم وتشغيل مختبرات ووحدات البحث العلمي التي تعد بمثابة الهياكل الأساسية التي تنفذ مواضيع وبرامج البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا. وتحظى هذه المختبرات والوحدات بالاستقلال الإداري، ولكنها تخضع في الوقت نفسه للرقابة المالية اللاحقة.

هذا وفيما يتعلق بالجانب الهيكلي /المؤسساتي، يلاحظ بأن البحث العلمي في الجزائر انتظم – عبر سيرورته التاريخية– وفق عدة صيغ مثل: المجلس الوطني العلمي للبحث العلمي (1973)، المنظمة الوطنية للبحث العلمي (1974)، مراكز البحوث العلمية كمركز العلوم وتكنولوجية الذرة، مركز البحث في الفلاحة والمصادر الطبيعية، مركز البحث في الدراسات العمرانية، مركز البحث في العلوم الاجتماع[4] ، محافظة الطاقات الجديدة (1982)، محافظة البحث العلمي والتقني (1984)، المحافظة السامية للبحث العلمي (1986)

والتي أوكلت مهمة الإشراف عليها سنة (1992) إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي (1992)، اللجنة القطاعية لترقية وتقدير البحث العلمي، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الصحي، الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي [5]، مختبرات ووحدات البحث العلمي [6] (1999).

وهكذا، فإنه ضمن هذا الإطار القانوني والهيكلي تحرك فعل البحث العلمي في الجزائر في طموح ليؤدي الدور المحوري المنتظر منه في المشروع التنموي للمجتمع، ودفع ديناميكية التنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ضمن إستراتيجية يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات منها:

1 اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني.

2 وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها.

3 الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر أخرى، غير تلك المقدمة من طرف الدولة، لتمويل البحث.

4 الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية، والدولية، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي (الاقتصادي والاجتماعي..) في الجزائر، ونخص بالذكر في هذا الإطار، ظاهرة العولمة، الخوصصة، ثورة الاتصالات، والتقدم العلمي والتكنولوجي[7] ...

5 توجيه النشاط البحثي، ولا سيما نشاط المختبرات العلمية، بما يتفق ومتطلبات التنمية في المجالات المختلفة والمتعددة.

6 خدمة المجتمع من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين الجامعيين على الإبداع والابتكار في أبحاثهم.

على أنه من الواجب القول في هذا السياق بأنه، رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين وتطوير ظروف البحث العلمي الجامعي في الجزائر، إلا أن هذا الأخير يبقى يعاني قصورا واضحا في تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية، إضافة إلى الإنجازات المحتشمة في هذا الميدان، مقارنة بإنجازات دول أخرى. ذلك أن الجزائر لم تخصص عمليا – مثلا– في السنوات العشر الأخيرة إلا ما قدره 0,27% من الناتج المحلي الإجمالي للبحوث العلمية [8].

بينما بلغت هذه النسبة في بعض الدول كاليابان والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة حوالي 2,9%، و2,7%، و2,3%، و 2,24%، و1,9% على التوالي. وتخصص كل من سنغافورة وجنوب أفريقيا والبرازيل وتركيا والهند على التوالي 1,2%، و1%، و0,88%، 0,84% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل البحوث العلمية [9].

وهو ما يساهم في الواقع في جعل الجامعة الجزائرية، في عصر " العولمة "، غير متماشية بقدر

معتبر مع متطلبات المجتمع التنموية وغير محققة للدور المراد لها في نمو المجتمع[10] ، لا سيما في ظل إمكانية توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

ثانيا– معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر مما لاشك فيه أنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:
حيلولة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عموما دون إنتاج المعرفة العلمية، والتي كثيرا ما ارتبطت)المعرفة العلمية (في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

2 عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي ليتم التقيد بها إداريا وعلميا [11].

3 ضعف الإنفاق على البحث العلمي كما بيّنا سابقا، وهو ما يساهم في تقديرنا في ضعف مستواه، وقلته، وعدم إسهامه في التنمية، فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة، وهذه مشكلة أطلق عليها الباحثين "نزيف المخ البشري"، أو "هجرة الكفاءات" ..

4 ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى "الصناعة، الفلاحة.."[12] ، ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيراً في الأبحاث الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات عملية.

5 ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية بالمقارنة إلى نظيراتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.

6 الأجواء العامة والخاصة للباحثين المقيدة لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير في الحقيقة من حرية أكاديمية ومسؤولية علمية ترتقب من الجامعة تجاه محيطها.

7 عدم التكفل)العملي (بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات، وبشكل كامل، في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة.

خاتمـة:

يظل الحديث عن تطوير التعليم العالي في المجتمع الجزائري حديث ذو أهمية خاصة، فهو

ينطوي على الرغبة في إرساء دعائم التطور والتحديث، وتوفير مقومات الإبداع والابتكار، في عالم تتسارع فيه منتجات العقل البشري معرفة وتقنية في مختلف مجالات الحياة. كما يظل البحث العلمي، باعتباره من أهم وظائف الجامعات، معقد الآمال في إحداث النقلة النوعية في المحيط المجتمعي. وفي هذا الإطار فقد تم بالجزائر –في ضوء هذا الطموح– اتخاذ جملة من الإجراءات ذات الصلة بالجانب القانوني والهيكلي "المؤسساتي" لتنشيط البحث العلمي أكثر. ومع ذلك ينبغي القول بأنه ما أبعد الفجوة بين المثال والواقع، بين الوجود النظري والوجود الفعلي، بين جامعات مكبلة بقيود وأعباء وضغوط من جهة ومطامح عليا وأهداف نبيلة ترتجيها في تطلعها ورؤيتها لرسالة النخبة المتنورة من جهة أخرى.

الهوامش:

1– الحبيب، فائز إبراهيم :نظريات التنمية والنمو الاقتصادي .عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، الرياض،1985 ، ص15 .

2– الخطيب، محمد شحات :التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية .جامعة الملك سعود، الرياض، 1995، ص ص .4 -3

3– الأمم المتحدة)اللجنة الاقتصادية لأفريقيا -مكتب شمال أفريقيا :(الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا لمواءمة السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية . ديسمبر 2001، ص ص23،.26-25

http://www.uneca-na.org/arabe/un/publications du centre/science- technology.arabe.doc

4– محمد العربي، ولد خليفة :المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية)مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي .(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص ص 254، .260 - 259

5)- - KRIM (R): la recherche scientifique universitaire en particulier ; passé - présent - futur. actes de la journée d'information . (réalité et perspectives de la recherche scientifique en Algérie). Organisée sous le haut patronage de monsieur le Ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Constantine, Avril, PP 29 - 32.

6– حمد، قويدري :واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 10 -9مارس 2004، ص .171

7– صالح فيلالي :ملاحظة عامة حول سياسات)ديموقراطية التعليم، البحث العلمي والجزأرة(، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد05، جامعة منتوري، قسنطينة، جانفي 2004، ص .81

8– علي سموك :إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من أجل مقارنة سوسيو اقتصادية .مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 10-9 مارس .2004

9– الأمم المتحدة)اللجنة الاقتصادية لأفريقيا -مكتب شمال أفريقيا :(الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا لمواءمة السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية . مرجع سابق، ص .32

10– الطاهر، إبراهيم :الجامعة ورهانات عصر العولمة .مجلة العلوم الاجتماعية، العدد8، جامعة باتنة، الجزائر، 2003، ص .166

11– علي سموك :إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من أجل مقارنة سوسيو اقتصادية .مرجع سابق، ص ص .268-267

12– صالح فيلالي :ملاحظة عامة حول سياسات)ديموقراطية التعليم، البحث العلمي والجزأرة(، مرجع سابق، ص .80